

استراتيجية الأقاليم من أجل المرونة البيئية والاجتماعية والاقتصادية إقليم غرب الدلتا (الاسكندرية والبحيرة) برنامج المنح الصغيرة / مصر إبريل 2023

ملخص:

الواضح من النظرة الأولى ان محافظتي الإسكندرية والبحيرة أقل فقرا من محافظات الصعيد والفيوم، لكن الحقيقة أن هناك جيوب فقر عميقة في هاتين المحافظتين تؤدي إلى عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية والنتائج الاجتماعية السلبية للفئات الأكثر ضعفا. وتواجه كلتا المحافظتين بعض القضايا البيئية الخطيرة التي تحتاج إلى اهتمام فوري.

تولي مصر مؤخرًا مزيدًا من الاهتمام لتغير المناخ والاحتياجات الناشئة عنه. وتتضح جهود الحكومة المصرية في هذا الصدد من إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ - 2050 (NCCS) من قبل وزارة البيئة في مايو 2022 واستضافة مصر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 27 (COP) في نوفمبر 2022.

من أجل إعداد استراتيجية الأقاليم الجغرافية تم اعتماد نهج متعدد المراحل يبدأ بمراجعة الوثائق ذات الصلة على مستوى الدولة، إحدى الوثائق المرجعية الرئيسية هي وثيقة مشروع المرحلة السابعة OP7 التي تم تطويرها بعد مجموعة من المشاورات حول مستويات الإقليم لإكمال الفجوات الرئيسية المحددة والفرص المحتملة. عقب مرحلة المراجعة المكتبية اجتماع تشاوري عُقد في الإسكندرية في الثاني من فبراير 2023، تحت رعاية المحافظ وحضره المحافظ ونائبه و 47 مشاركًا يمثلون أصحاب المصلحة المعنيين؛ مديرية التربية والتعليم، ومديرية التضامن الاجتماعي، والمكاتب الفنية والإعلامية لحكومة الإسكندرية، والهيئات الوطنية مثل المجلس القومي للمرأة (NCW)، والمؤسسات التعليمية مثل جامعة الإسكندرية وجامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا، وممثلي منظمات المجتمع المدني / منظمات المجتمع المحلي من الإسكندرية والبحيرة، تمثيل أرباب العمل مثل جمعية رجال الأعمال والمستثمرين بمحافظة البحيرة بالإضافة إلى فريق إدارة برنامج SGP ورئيس اللجنة التوجيهية الوطنية. تم تحليل المدخلات من الاجتماع التشاوري جنبًا إلى جنب مع البيانات التي تم جمعها من المراجعة المكتبية وتوجيه صياغة استراتيجية الأقاليم هذه.

يوفر مسح خط الأساس المواد اللازمة لتطوير استراتيجيات لتحسين مرونة المجتمع في أقاليم غرب الدلتا. بناءً على تقييم درجات مرونة المجتمع، قدم المشاركون عمومًا درجات عالية في "الحوكمة والعدالة الاجتماعية" و "التنوع البيولوجي (بما في ذلك التنوع البيولوجي الزراعي)".

بناءً على مسح خط الأساس والتشاور مع المجتمع، هناك قضايا مثل ارتفاع منسوب سطح البحر الناجم عن المناخ، ونظام إدارة النفايات الصلبة الضعيف والتخلص غير الآمن من النفايات الزراعية، وتدهور الأراضي وارتفاع مستويات الملوحة والجفاف، وقلة الوعي بين أفراد المجتمع، الاستخدام غير الفعال للطاقة، الاستخدام المفرط للأسمدة الكيماوية في الأراضي الزراعية ومعالجة مياه الصرف الصحي الزراعية والصناعية والتخلص منها بشكل غير آمن. استنادًا إلى درجات مرونة المجتمع والقضايا التي تم تحديدها من قبل أعضاء المجتمع، قد تشمل المشاريع المجتمعية المحتملة: (1) تعزيز الممارسات الزراعية من خلال تمكين المزارعين من استبدال الأسمدة الكيماوية بالأسمدة العضوية والمبيدات الحيوية، (2) اعتماد الطاقة المتجددة والطاقة حلول الكفاءة في الأماكن العامة وممارسات الاستهلاك المنزلي، (3) إعادة تدوير نفايات الزراعة في صناعات أخرى مطلوبة مثل الحرف اليدوية المبتكرة (على سبيل المثال، نفايات

المحاصيل البستانية) ، والأعلاف والسماد. ، (4) استخدام الأدوات والأساليب الإبداعية لرفع توعية أفراد المجتمع بالقضايا البيئية المختلفة والنتائج والبدايل المقدمة ، (5) إعادة تدوير مخلفات الصرف الصحي في زراعة محاصيل خاصة (مثل أشجار الخيا) ، أو إنتاج السماد العضوي ، (6) العمل على تعزيز ظروف الأراضي الزراعية من خلال الاستدامة الممارسات الصديقة للبيئة (على سبيل المثال ، تربية المحاصيل التي تواجه الملوحة و (7) إنشاء نظام مستدام لإدارة النفايات الصلبة ، و (8) إعادة تدوير الأعشاب البحرية (مثل بوسيدونيا) إلى الأعلاف والسماد العضوي ، (9) إدخال الاستخدام الفعال للمياه التقنيات في الأراضي المزروعة والأماكن العامة (مثل المدارس) وتقنيات الحفاظ على المياه (مثل حصاد الأمطار).

أظهرت الأقاليم الأربعة المستهدفة قضايا مشتركة تحتاج إلى اهتمام فوري مثل الاستخدام المفرط للأسمدة الكيماوية ، ونقص الوعي لدى أفراد المجتمع بالتهديدات والبدايل البيئية الرئيسية ، واستخدام الطاقة غير الفعال ، وإدارة النفايات الزراعية. بالإضافة إلى ذلك ، أظهر كل منظر طبيعي مستهدف احتياجات خاصة بناءً على طبيعة الأقاليم. يجب أن يستفيد الشركاء المنفذون من الدروس المستفادة من المرحلة السابقة لمعالجة الاحتياجات المحددة وربط مشاريعهم بمشاريع مرفق البيئة العالمية بالحجم الكامل لتعظيم الفوائد المتولدة من التدخلات المنفذة. تم تسليط الضوء على النوع الاجتماعي والشباب عبر الأقاليم الأربعة حيث أن الهدفين الرئيسيين للاستفادة من التدخلات المقترحة وخلق فرص كسب العيش هو نهج شامل يعتمد على الشركاء المنفذون.

مقدمة:

تسعى المرحلة العملية السابعة من برنامج المنح الصغيرة في مصر (SGP) إلى بناء المرونة الاجتماعية والبيئية في إقليم القاهرة الكبرى والفيوم والدلتا وصعيد مصر من خلال الأنشطة المجتمعية لتحقيق الفوائد البيئية العالمية والتنمية المستدامة. على هذا النحو ، سيدعم المشروع المنظمات المجتمعية ، التي هي القوة الدافعة في استراتيجيات التنمية الريفية ، لتأخذ زمام المبادرة في إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام من أجل المرونة الاجتماعية والبيئية والمنافع البيئية العالمية، وبالتنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين والمجتمعات لمضاعفة النتائج من خلال نهج الإقليم المدمج في استراتيجية المشروع مبني على تعزيز المرونة الاجتماعية والبيئية. إن إشراك العديد من أصحاب المصلحة في الإقليم البحرية في تحديد القضايا ذات الأولوية ووضع استراتيجيات لمعالجة هذه يزيد من رأس المال الاجتماعي العام للمجتمعات المحلية. استخدم برنامج المنح الصغيرة في مصر نهجاً مدفوعاً من COMDEKS لصياغة إستراتيجية الإقليم الخاصة بها في المرحلة العملية السابعة من البرنامج.

تم إطلاق مشروع تنمية المجتمع وإدارة المعرفة لمشروع مبادرة ساتوياما (COMDEKS) في عام 2011 كمشروع رائد في الشراكة الدولية لمبادرة ساتوياما، ويتم تنفيذه من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع وزارة البيئة في اليابان، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وجامعة الأمم المتحدة - معهد الدراسات المتقدمة. وتم تصميم المشروع لدعم أنشطة المجتمع المحلي لصيانة وإعادة بناء الأقاليم للإنتاج الاجتماعي والإيكولوجي (SEPLS) وجمع ونشر المعرفة والخبرات من الإجراءات الناجحة للتكرار والارتقاء في أجزاء أخرى من العالم. ويهدف المشروع إلى تطوير إدارة سليمة للتنوع البيولوجي وأنشطة سبل العيش المستدامة مع المجتمعات المحلية من خلال توفير فرص تمويل مباشرة ومرنة للمجتمعات الراجعة.

تساهم استراتيجية الأقاليم المطورة في المكون 2 من برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية والذي يسعى إلى مرونة دائمة للأقاليم من خلال الحوكمة التشاركية والقدرات المعززة لتحسين مستواها، النتيجة 2.1: تحسين المؤسسات المجتمعية للحكومة التشاركية لتعزيز المرونة الاجتماعية والإيكولوجية، المؤشر 10: الإدارة التشاركية للأقاليم، مثل يشار إليها من خلال عدد استراتيجيات الأقاليم التي تم تطويرها أو تعزيزها من خلال التشاور التشاركي واستناداً إلى التقييمات الأساسية لمرونة الأقاليم الاجتماعية والبيئية التي أقرتها منصات الأقاليم لأصحاب المصلحة المتعددين.

تم إجراء تقييم أساسي على مستوى الأقاليم لوضع الإنتاج الاجتماعي والإيكولوجي (SEPL) لتقييم الأداء العام لـ SEPL. تم استخدام مجموعة مؤشرات المرونة في SEPL التي طورتها مبادرة ساتوياما أثناء التقييم. كما تم تطوير مؤشرات المرونة الخاصة بتمرين بطاقة قياس الأداء بما يتماشى مع الأهداف الخمسة الرئيسية، وهي تنوع الأقاليم البرية/ الساحلية، وحماية النظام الإيكولوجي، والتنوع البيولوجي (بما في ذلك التنوع البيولوجي الزراعي)، والمعرفة والابتكار، والحوكمة والمساواة الاجتماعية وسبل العيش والرفاهية. وقد غطى المشاركون مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في الأقاليم المستهدفة، بما في ذلك السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني / منظمات المجتمع المحلي والأوساط الأكاديمية وما إلى ذلك في هذا التمرين، والذي تم إجراؤه وفقاً للإرشادات المقدمة من مشروع COMDEKS من خلال التصنيف (التسجيل) بمقياس بين من 1 إلى 5

أحد الإقليم المستهدفة للمرحلة التشغيلية السابعة لبرنامج المنح الصغيرة هو غرب الدلتا (محافظة الاسكندرية والبحيرة). ويعتمد الأساس المنطقي لاختيار هذا الإقليم على عدد من العوامل؛ ثراء الأصول الطبيعية والثقافية، والتهديدات والفرص في المنطقة، والتنوع البيولوجي الفريد والمتنوع، واستعداد المجتمعات وأصحاب المصلحة الآخرين للمشاركة طويلة الأجل لتيسير الجهود التعاونية لإدارة الإقليم.



شكل (1): خرائط محافظتي الاسكندرية والبحيرة

تمثل محافظتي الإسكندرية والبحيرة إقليم غرب الدلتا. الإسكندرية هي العاصمة الثانية في مصر. يبلغ عدد سكانها حوالي 5.3 مليون نسمة، يعيش 3.8 مليون منهم في منطقة المدينة الحضرية. وهي محافظة صناعية تضم حوالي 40% من الصناعات المصرية. تشمل الأنشطة الصناعية والتجارية في الإسكندرية الشحن والتخزين والمصارف وتجهيز الأغذية وإنتاج البتروكيماويات والأسمت الصلب والصناعات التحويلية (المنسوجات والأسمدة والبلاستيك والكيماويات). تمر نسبة كبيرة من التجارة الخارجية لمصر عبر الميناءين التجاريين الرئيسيين في الإسكندرية، الإسكندرية والدخيلة، حيث يتم تصدير معظم النفط والغاز والقطن والفواكه والخضروات والاعطور ومجموعة متنوعة من السلع الجاهزة في البلاد.

تقع محافظة البحيرة شرق الإسكندرية وتبلغ مساحتها 9826 كيلومتر مربع. وتغلب على المحافظة من المحافظات الطابع الزراعي ويبلغ عدد سكانها 6.2 مليون نسمة، يعيش أكثر من 80% منهم في المناطق الريفية. تضم المحافظة 648,330 فداناً (272,299 هكتاراً) من المساحات المزروعة، وبها 554 جمعية وتعاونية زراعية. تعتمد الزراعة في البحيرة بشكل أساسي على الري بالغمر من قناة المحمودية ومشاريع المياه الجديدة في النوبارية، مع وجود أقلية فقط من الأراضي المزروعة في الساحل الشمالي الغربي تعتمد على الأمطار. في حين أن معظم (77-99%) من محافظة الإسكندرية، بصرف النظر عن المستوطنات شبه الحضرية والعشوائية، يتم تزويدها بمياه الشرب والصرف الصحي، إلا أن 12-33% فقط من منازل البحيرة متصلة بالصرف الصحي

الفقر أقل وضوحًا في هاتين المحافظتين مقارنة بالأقاليم الجغرافية في محافظات الصعيد والفيوم؛ ومع ذلك، هناك جيوب فقر عميقة في هاتين المحافظتين تؤدي إلى عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية والنتائج الاجتماعية السلبية للفئات الأكثر ضعفًا. وتواجه كلتا المحافظتين بعض القضايا البيئية الخطيرة التي تحتاج إلى اهتمام فوري. ففي الإسكندرية، يعيش 11.6% من السكان تحت خط الفقر، وفي محافظة البحيرة الريفية، يعيش 23.7% تحت خط الفقر .

على الرغم من كون الإسكندرية مركزًا صناعيًا ، إلا أن مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضة بنسبة 19%. الفجوة بين الجنسين في التوظيف مرتفعة في كلتا المحافظتين. في الإسكندرية ، تبلغ البطالة بين الذكور 9.6% بينما تبلغ 31.9% للإناث. تؤكد هذه الفجوة الكبيرة بين الجنسين في محافظة حضرية حيث ترتفع مستويات التعليم بما في ذلك بين الإناث طبقًا لاستنتاج تقرير البنك الدولي لعام 2018 حول التمكين الاقتصادي للمرأة، فيما يتعلق بمعدل البطالة غير المتناسب بين الخريجات مقارنة بالذكور. تشمل الأسباب المحتملة استمرار تفضيل الإناث للعمل في القطاع العام على الرغم من تقليصها، وتحيز العديد من الصناعات تجاه الذكور، وفقدان الوظائف في أعقاب أحداث 2011 و Covid-19. وبلغت نسبة بطالة الذكور في البحيرة 7% مقابل 21.6% للإناث. ومع ذلك ، فإن مشاركة الإناث في القوى العاملة هي الأعلى بين جميع المحافظات المصرية بنسبة 40%، تليها 31% في الوادي الجديد و 30% في المنوفية. يشمل التعريف التشغيلي لمشاركة القوى العاملة الأفراد الذين يعملون أو يبحثون بنشاط عن عمل ، مما يعني أنه في هذه المحافظات المعينة، تشعر النساء أن هناك إمكانية لمشاركتهن، بينما في المحافظات الأخرى حيث تكون مشاركتهن في القوى العاملة ضعيفة، فإن النساء غير المشاركات في القوة العاملة. العمل، إما توقفوا عن البحث عن عمل أو امتنعوا عن ذلك لأنهم يشعرون أنه ليس لديهم فرصة للحصول على ما يعتبرونه وظائف "مناسبة".

تعد نسبة الأمية في ريف محافظة البحيرة أعلى منها في محافظة الإسكندرية الحضرية. في كلتا المحافظتين، كانت نسبة الأمية أعلى بين الإناث منها للذكور. أما الفجوة في البحيرة فهي أكبر بنسبة 26.7% للذكور و 39.4% للإناث مقارنة بالإسكندرية حيث تبلغ 16.3% للذكور و 21.8% للإناث. قد يفسر انخفاض مستوى التعليم في البحيرة ارتفاع مشاركة القوى العاملة حيث أن توقع ما يشكل وظيفة "مناسبة" ربما يكون أقل مما هو عليه في الإسكندرية.

يضم الأقليم الجغرافي لغرب الدلتا مساحات شاسعة من ساحل دلتا النيل المعرضة بشدة للفيضانات بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر الناجم عن المناخ. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى زيادة تفاقم معدلات التحات الساحلي المرتفعة حاليًا، مصحوبة بتدهور التربة بمعدلات متفاوتة وارتفاع مستويات الملوحة . كما أن التلوث وزيادة الملوحة يحدان من توافر إمدادات المياه الصالحة للشرب، التي هي بالفعل في انخفاض. هذا إلى جانب تلوث ترعة المحمودية الذي يشكل تهديدًا آخر للموارد المائية الشحيحة في الأقاليم الجغرافية، فقد أدى إلى تدهور جودة مياه الشرب ومياه الري. ويعزى تلوث القناة في المقام الأول إلى النفايات السائلة غير المعالجة من القرى والمدن التي تفتقر إلى الصرف الصحي المناسب، بالإضافة إلى المياه العادمة الزراعية والصناعية غير المعالجة الكافي التي يتم تصريفها في المصارف الزراعية . وفي الإسكندرية، تعاني بحيرة مريوط من تلوث شديد بسبب مياه الصرف الصحي البلدية غير المعالجة والمعالجة أوليًا وانتشار المياه العادمة الصناعية غير المعالجة.

سيكون لمحدودية فرص الحصول على الموارد المائية، وارتفاع نسبة الملوحة، والزيادة المتوقعة في الظواهر الجوية المتطرفة آثار مباشرة على قطاع الزراعة عبر الأقاليم الجغرافية. محافظة البحيرة معرضة بشكل خاص للتأثيرات الضارة لتغير المناخ على قطاعها الزراعي ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ضعف البنية التحتية ، في حين أن الناتج الزراعي من الإسكندرية مهدد بسبب انخفاض غلة المحاصيل وصافي القيمة.

كما هو الحال في العديد من المناطق في مصر، يعد سوء إدارة النفايات الصلبة مشكلة رئيسية في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية والبحيرة، وهناك مخاوف متزايدة بشأن تأثيرات القمامة البحرية على النظم البيئية الساحلية والبحرية. إذ تبلغ نسبة تغطية جمع النفايات في البحيرة 50% فقط، وهي واحدة من أدنى المعدلات في مصر، في حين أن الإسكندرية أفضل في هذا الصدد مع تغطية جمع بنسبة 65% (تقديرات عام 2012). . وقد أدى سوء تغطية اجمعها وعدم وجود مواقع مناسبة للتخلص منها إلى تراكم ما يقدر بنحو 945000 متر مكعب في المكبات المفتوحة في المحافظتين. كما تعاني الأقاليم الجغرافية لغرب الدلتا من تلوث هواء كبير ناتج عن حرق المخلفات الزراعية والانبعاثات الناجمة عن قطاع النقل.

التنوع البيولوجي في كلتا المحافظتين شديد التنوع، بسبب اتساع نطاق الموائل، بما في ذلك الزراعة والموائل القاحلة، فضلاً عن موائل المياه العذبة والبحرية. علاوة على ذلك، تستقبل الصحراء الساحلية الشمالية المصرية أعلى معدل هطول للأمطار في البلاد (يصل إلى 200 ملم سنوياً)؛ كما تتمتع بقدر لا بأس به من الغطاء النباتي وأكبر تنوع نباتي وطي. ويمتد تأثير الأمطار الساحلية حتى 60 كيلومتراً في الداخل. كما أن ساحل البحر الأبيض المتوسط في مصر هو واحد من أغنى المناطق في التنوع البيولوجي في البلاد بأسرها.

يحتوي الساحل الشمالي على العديد من الموائل بما في ذلك الكثبان الساحلية، ومسطحات المد والجزر، والتكوينات الرملية، وجزء من هضبة السلوم، والمستنقعات المالحة، والمنخفضات الملحية، والمنخفضات غير الملحية، والتلال الداخلية، والهضاب الداخلية، والوديان، والأراضي المزروعة، وجوانب الطرق، والمنتجعات الصيفية. وتشمل الأقاليم الجغرافية في غرب الدلتا ثلاث بحيرات ساحلية هامة وأراضي رطبة، وهي بحيرة البورلس، وبحيرة إدكو، وبحيرة ماريوط، وكل منها مصنفة على أنها ناطق تنوع بيولوجي رئيسية (KBA).

بحيرة البرلس هي بحيرة ساحلية ضحلة وواسعة ومياهها عذبة مائلة إلى الملوحة تقع بين فرعي النيل اللذين يشكلان الدلتا. البحيرة مستطيلة الشكل، وتمتد حوالي 54 كم من الشرق إلى الغرب. تهيمن المستنقعات الملحية والسهول الطينية على الشواطئ الشمالية، ويتاخم الشاطئ الجنوبي مستنقعات قصب واسعة. بحيرة البرلس هي محمية طبيعية وطنية وصُنفت في عام 1988 كأرض رامسار رطبة ذات أهمية دولية بموجب اتفاقية الأراضي الرطبة. تمثل البحيرة إحدى أهم الأراضي الرطبة في مصر للطيور المائية الشتوية، بما في ذلك أنس بينيلوب وأنس كليبيتا وأيثيا نيروكا وأيثيا فيرينا وفوليك أترا وترينجا توتانوس. فنظراً لعزلتها النسبية، تعتبر البرلس أيضاً موقعاً مهماً لتكاثر العديد من الطيور المائية وأنواع الأراضي الرطبة. من المعروف أن حوالي 35 نوعاً من الطيور تتكاثر، من أبرزها تاشيبابتس رافيكوليس، ولوكسوبرايشاس ميناتاس، وبورفيريو، وستيرنا البيفرونس، كارادريوس اليكساندرينس، وفنيلاس سبينوساس، وجرالويلا براتينكولا، وكابريمالجاس ايجيبتياس، سيريال روديس، وسينتروباس سينيجاليسيس واروسيفالاس ستينتوريس. ومن المرجح أن تضم أنواع الدلتا الفرعية المستوطنة كلاندريلا روفيسينس (كلاندريلا روفيسينس نيكولي) أكبر عدد بالقرب من البرلس. وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي لغير الطيور، فإن شاطئ البحر الأبيض المتوسط هو موقع تكاثر محتمل للسلاحف البحرية المهدة بالانقراض - كاريتا (EN) وقط القصب - فيليس تشاوس (LC) التي توجد بأعداد كبيرة.

فقدت مساحات شاسعة من منطقة المياه المكشوفة للبحيرة ومناطق المستنقعات على مدى الأربعين سنة الماضية بسبب استمرار الصرف والاستصلاح في الأطراف الشرقية والغربية والجنوبية. علاوة على ذلك، فإن نزوح الحواجز الرملية الساحلية نحو اليابسة في الجانب الشمالي من البحيرة هي نتيجة للتآكل الساحلي الشديد. وتتلقى البحيرة كميات متزايدة من مياه الصرف الزراعي المليئة بالمبيدات الحشرية والأسمدة، مما يساهم في إغناء الماء بالمغذيات وتلوث النظام البيئي للبحيرة. كما تأثرت مصائد الأسماك بالتلوث الزراعي، وتقلب مستويات الملوحة، والتوسع في مستنقعات القصب. وقد أثر ارتفاع مستوى نشاط صيد الأسماك في البحيرة، فضلاً عن الصيد الجائر للطيور المائية، على حياة الطيور. وكانت هناك أيضاً تهديدات للبنية التحتية للنظام البيئي، بما في ذلك الطريق السريع الذي يمر عبر الشريط الرمي شمال البحيرة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في إمكانية الوصول وإحداث ضغوط على التنمية.

بحيرة إدكو هي أرض رطبة ضحلة تقع غرب فرع رشيد النيل، في الجزء الغربي من دلتا النيل. تقع البحيرة على بعد حوالي 30 كم شرق الإسكندرية. وقد انخفضت مساحة البحيرة من 28500 فدان (11970 هكتار) إلى حوالي 12000 فدان (5040 هكتاراً) نتيجة الاستصلاح الزراعي. ويمكن تقسيم البحيرة إلى ثلاثة أحواض واضحة المعالم: شرق ووسط وغرب. فأغلب حواف البحيرة مغطاة بمعدلات نمو كثيفة من النباتات الناشئة، من بينها تيغلا تيفوليا والقيصوب الجنوبي، والتي تغطي حوالي 50% من مساحة البحيرة. كما توجد مستنقعات مالحة وكثبان الرملية وكذلك بعض البساتين على الشريط الرمي الذي يفصل البحيرة عن البحر الأبيض المتوسط. وهناك ثلاثة مصارف رئيسية تصب في البحيرة، بينما توفر ترعة بوغاز المعدية اتصالاً بالبحر. مياه البحيرة عذبة في الأساس لكن تزداد ملوحتها من جهة ترعة بوغاز أثناء فصل الصيف. وتحتوي مياه الصرف على مدخلات مياه عادمة منزلية وصناعية وزراعية التي تُصرف من محافظة البحيرة وخارجها. فالبحيرة محاطة بأنشطة حضرية وزراعية واستزراع سمكي كثيف. وتدعم بحيرة إدكو مصائد أسماك ذات أهمية متواضعة؛ حيث بلغ إجمالي الإنتاج السمكي للبحيرة 6,206 طن في عام 2009، وهو ما يمثل 3.9% من إنتاج الأسماك من البحيرات المصرية أو 5.2% من إنتاج البحيرات

الشمالية. وتواجه بحيرة إدكو نفس التهديدات التي تواجهها أراضي الدلتا الرطبة الأخرى، بما في ذلك الصرف والاستصلاح والتلوث والصيد الجائر للطيور المائية والتعدي على البنية التحتية.

بحيرة مريوط هي أقصى غرب الأراضي الرطبة في شمال الدلتا، وتشكل الحدود الجنوبية لمدينة الإسكندرية. كانت البحيرة في السابق كبيرة إلى حد ما، ولكن في أواخر القرن التاسع عشر، تم فصل النصف الغربي عن طريق جسر للسكك الحديدية وتحويل إلى ملاحه شاسعة، تعرف الآن باسم ملاحه مريوط، والتي تغمرها المياه موسميًا (عادة خلال فصل الشتاء). ويتكون الجزء المتبقي من هذه البحيرة من عدة أجزاء متفرقة تجزأت عبر الطرق والجسور. ما تبقى من البحيرة مياهه قليلة الملوحة، حيث تتلقى مياه الصرف الزراعي من خلال العديد من المصارف (وأهمها مصرف القلعة)، فضلاً عن كميات كبيرة من النفايات السائلة البلدية والصناعية القادمة من مدينة الإسكندرية. ولا توجد للبحيرة صلة مباشرة بالبحر الأبيض المتوسط، ومستواها مستقر بحوالي 2.8 متر تحت مستوى سطح البحر عبر محطة الضخ المكس، كما أن هناك جزء كبير من شاطئ البحيرة محاط بمستنقعات واسعة وهي تيفا/قصب مكانس. لا تزال البحيرة تدعم مصايد الأسماك، حيث يمثل سمك البلطي معظم الإنتاج. في السنوات الأخيرة، تم فصل ما يقرب من 1000 فدان (420 هكتارًا) عن البحيرة واستصلاحها كأحواض أسماك.

على غرار بحيرات الدلتا الأخرى، تتأثر بحيرة مريوط بالتلوث البشري، والزحف الحضري، وإلقاء النفايات الصلبة. فالبحيرة مليئة بالمغذيات وتعتبر واحدة من أكثر النظم البيئية للأراضي الرطبة تلوثًا في البلاد. حيث يرتفع الاضطراب على نحو خاص بسبب القرب الشديد من الزحف العمراني والصناعي بالإسكندرية.

إن وادي النطرون يمثل نظام بيئي هام آخر من الأقاليم الجغرافية، يقع في الصحراء الغربية (الليبية) المجاورة لدلتا النيل (23 مترًا تحت مستوى سطح البحر)، على بعد حوالي 90 كم جنوب الإسكندرية و 110 كم شمال غرب القاهرة. يبلغ طول الوادي حوالي 50 كم، وهو ضيق في كلا الطرفين (2.6 كم شمالاً و 1.24 كم جنوبًا) وأعرض في الوسط بحوالي 8 كم. يحتوي المنخفض على العديد من البحيرات القلوية ورواسب الملح الغنية بالنترات والمستنقعات المالحة ومستنقعات المياه العذبة.

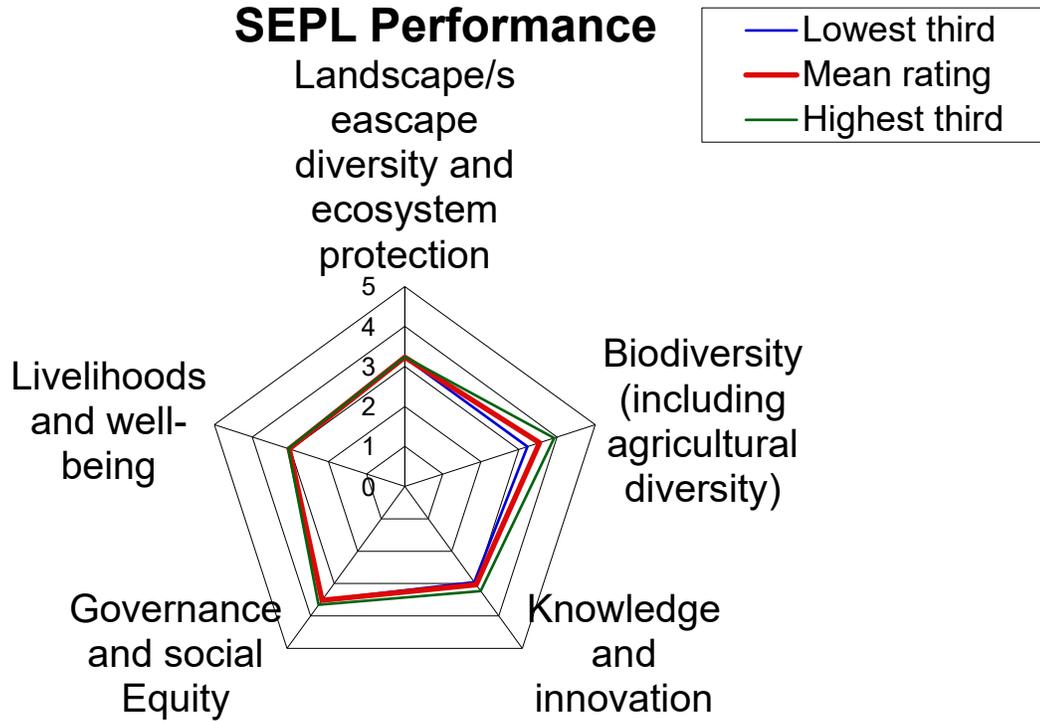
تحليل الموقف

من أجل بناء استراتيجية الإقليمية، تم اعتماد نهج متعدد المراحل. تمت مراجعة الوثائق الأولى مثل وثيقة مشروع OP7 ، و خطة عمل تحليل النوع الاجتماعي، وخطة أصحاب المصلحة، وإجراءات الفرز الاجتماعي والبيئي، واستراتيجية المرحلة السادسة لإقليم غرب الدلتا، ومجموعة أدوات مؤشرات المرونة في مشهد الإنتاج الاجتماعي والبيئي والأقاليم البحرية، وتعد وثيقة مشروع المرحلة السابعة OP7 واحدة من المراجع الرئيسية التي وجهت صياغة استراتيجية الأقاليم الجغرافية، وتدمج استراتيجية الإقليم الثغرات الرئيسية المحددة والفرص المحتملة المشتركة في وثيقة المشروع نتيجة للمشاورات التي أجريت على مستوى الإقليم، وتمت مناقشة الفجوات والفرص التي تم تحديدها والتحقق منها خلال الاجتماع التشاوري الذي عقد في الفيوم في عام 2023.



ثانياً عقد اجتماع تشاوري بمحافظة الإسكندرية في 2 فبراير 2023 ، وتم تنظيمه بمبنى المحافظة برعاية المحافظ. وحضره المحافظ ونائبه و 47 مشاركا يمثلون الجهات المعنية. مديرية التربية والتعليم ، ومديرية التضامن الاجتماعي ، والمكاتب الفنية والإعلامية لحكومة الإسكندرية ، والهيئات الوطنية مثل المجلس القومي للمرأة (NCW) ، والمؤسسات التعليمية مثل جامعة الإسكندرية وجامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا ، وممثلي منظمات المجتمع المدني / منظمات المجتمع المحلي من الإسكندرية والبحيرة، وجمعية رجال الأعمال والمستثمرين بمحافظة البحيرة بالإضافة إلى فريق إدارة برنامج SGP ورئيس اللجنة التوجيهية الوطنية. يتم توفير التفاصيل الكاملة للمشاركين في الملحق الثاني. خلال الاجتماع التشاوري، تم تشجيع جميع المشاركين على تبادل أفكارهم حول الاحتياجات والأولويات الفعلية للمجتمعات المحلية ضمن مجالات البرنامج، والحلول العملية والمبتكرة المقترحة لمواجهة التحديات التي تواجهها المجتمعات المحلية، والمشاريع الكبرى (قد تكون بتمويل من مانحين آخرين) أو الخطط المحلية أو المبادرات المتعلقة بهذا الموضوع، وفرص الشراكة الموجودة، سواء على المستوى الحكومي أو المدني أو القطاع الخاص، لتعظيم الاستفادة. إلى جانب المناقشة التي جرت لمدة 4 ساعات، تلقى جميع المشاركين نموذجاً لمشاركة أفكارهم حول الموضوعات الأربعة المذكورة أعلاه وتقييم مؤشرات SEPLS باستخدام بطاقة قياس مؤشرات Satoyama.

تم استخدام قالب COMDEKS Excel لاشتقاق مخطط رادار. SEPLS النتائج معطاة في الجدول أدناه متبوعًا بمخطط الرادار:



سبل العيش والرفاهية	الحكم والعدالة الاجتماعية	المعرفة والابتكار	التنوع البيولوجي (بما في ذلك التنوع الزراعي)	تنوع الإقليم/ البحرية وحماية النظام البيئي	
3.03	3.50	2.96	3.22	3.22	الثالث الأدنى
3.03	3.51	3.03	3.54	3.24	يعني التصنيف
3.06	3.65	3.23	3.92	3.24	أعلى ثالث
0.742605178	0.850737183	0.795242772	0.952316917	0.689953026	مطور قياسي

كما هو مبين في الرسم التخطيطي للرادار، سجل أصحاب المصلحة في غرب الدلتا التنوع البيولوجي (بما في ذلك التنوع الزراعي)، وتنوع الأقاليم/ البحرية وحماية النظام البيئي، والحوكمة والعدالة الاجتماعية بأعلى الدرجات، بينما سجلت المعرفة والابتكار وسبل العيش والرفاهية على حد سواء الأدنى في إقليم غرب الدلتا.

خلال الاجتماع التشاوري، اتفق المشاركون على المشكلات الرئيسية التالية التي تم تحديدها والتي يواجهها الإقليم:

Climate- induced
rising sea-level

Poor waste
management
(agriculture and
domestic waste)

Marine litter and
Plastic

Land degradation,
salinity and
drought

Lack of community
members
awareness

inefficient energy
use

Excessive use of
chemical fertilizers

Agriculture and
industrial sewage
management and
disposal

Poor irrigation

1. أكدت كل من وثيقة المشروع OP7 وردود الاجتماع التشاوري أن أحد التحديات الرئيسية هو أن الشواطئ الساحلية معرضة بشدة للفيضانات بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر الناجم عن المناخ والذي يهدد المناطق والمعالم السياحية.

2. سلطت كل من وثيقة مشروع السياسة التشغيلية السابعة وردود الاجتماع التشاوري الضوء على تدهور الأراضي وارتفاع مستويات الملوحة والجفاف.

3. سلطت كل من وثيقة مشروع OP7 وردود الاجتماع التشاوري الضوء على معالجة مياه الصرف الصحي الزراعية والصناعية والتخلص منها بشكل غير آمن.

4 - يعد ضعف نظام إدارة النفايات الصلبة (ضعف تغطية الجمع وعدم وجود مواقع مناسبة للتخلص من النفايات) مشكلة رئيسية في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية والبحيرة كما أكدته وثيقة مشروع OP7 والتخلص غير الآمن من النفايات الزراعية (المحاصيل البستانية) والنفايات المنزلية التي تؤدي إلى تلوث الهواء والماء.

5. أضافت ردود اجتماع التشاور تأثيرات القمامة البحرية على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية والمخاطر البيئية لاستخدام البلاستيك.

6. أضافت ردود الاجتماع التشاوري نقص الوعي بين أفراد المجتمع (خاصة الأجيال الشابة) حول التحديات البيئية وعواقبها وغياب الممارسات التي تعزز السلوك البيئي الإيجابي.

7. أضافت ردود الاجتماع التشاوري عدم كفاءة استخدام الطاقة مما أدى إلى أعباء بيئية واقتصادية.

8. أضافت ردود الاجتماع التشاوري الاستخدام المفرط للأسمدة الكيماوية في الأراضي الزراعية مما يؤثر سلبيًا على الأراضي المزروعة والمحاصيل ويلوث المياه وسوء ممارسات الري التي تؤدي إلى إهدار المياه وإلحاق الضرر بالأراضي المزروعة.

يتمثل الهدف الشامل طويل الأجل لاستراتيجية SGP مصر للمناظر الطبيعية خلال مرحلتها التشغيلية السابعة في "بناء مرونة اجتماعية واقتصادية وبيئية في الأقاليم البحرية من خلال الأنشطة المجتمعية". يتم التعرف على استراتيجية الأقاليم كوثيقة

حية ، والتي ستستمر في صقلها في ضوء التجارب والدروس المستفادة بمرور الوقت. تتبنى استراتيجية الأقاليم لغرب الدلتا النتائج الخمس التالية وتحدد مؤشرات الأداء الرئيسية لكل نتيجة. تتوافق هذه مع وتسهم في النتائج والمؤشرات والأهداف الواردة في وثيقة مشروع OP-7. ومع ذلك ، سيتم الانتهاء من الأهداف بعد الانتهاء من مقترحات الحاصلين على المنحة. من المتوقع أن تساهم مشروعات برنامج المنح الصغيرة المختارة في مشهد صعيد مصر في واحد أو أكثر من هذه النتائج جنباً إلى جنب مع المؤشرات ذات الصلة.

النتيجة 1.1: تعزيز حفظ التنوع البيولوجي وحماية خدمات النظام البيئي من خلال الحفاظ التشاركي والاستعادة وتدخلات سبل العيش المستدامة.

تعد المشاركة الحقيقية للمجتمعات المحلية في الحفاظ التعاوني والاستعادة وتدخلات سبل العيش المستدامة أحد مقاييس المرونة الاجتماعية والبيئية في الأقاليم المستهدفة. وسيستمر تعزيز مرونة الأقاليم من خلال الدعم الإضافي للمنح والاستفادة من الموارد والشراكات، فضلاً عن الدعوة لإصلاح السياسات وآليات الحوافز الموسعة.

المؤشر 6: تعزيز النظم الزراعية- الإيكولوجية ، كما يتضح من عدد الأسر (المصنفة حسب الجنس) التي تحصل على منافع معيشية مشتركة من ممارسات الزراعة الإيكولوجية المحسنة.

المؤشر 7: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في السيطرة على الموارد الطبيعية، كما يتضح من عدد المشاريع التي تساهم في الوصول المتكافئ إلى الموارد الطبيعية والتحكم فيها من قبل النساء والرجال،

النتيجة 1.2: زيادة اعتماد تقنيات الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة وحلول التخفيف على مستوى المجتمع

يستهدف هذا الناتج المشاريع المجتمعية التي توضح و / أو تنشر تطبيقات الطاقة المتجددة أو كفاءة الطاقة التي تم اختبارها بقوة خلال المراحل السابقة من برنامج المنح الصغيرة في مصر (على سبيل المثال، الإضاءة الفعالة، وأنظمة النقل بالدراجات ، والغاز الحيوي) أو التي قد تستفيد من العروض التوضيحية لتعزيز الوعي أو ايجاد الأدلة للتطبيق.

المؤشر 8: الفوائد المشتركة لسبل العيش وتعزيز القدرة على الصمود من خلال الممارسات الزراعية منخفضة الكربون، كما يتضح من (أ) كمية السماد العضوي المنتجة التي تحل محل استخدام الأسمدة الكيماوية وتحسن من خصوبة التربة (طن)، و(ب) عدد الأسر المستفيدة من طاقة الغاز الحيوي المستخدمة في الطهي والأسمدة الهضمية (عدد الأسر ، مصنفة حسب الجنس)

المؤشر 9: تعزيز المرونة وزيادة أمن الطاقة، كما يتضح من عدد أنظمة الضخ الزراعي الكهروضوئية الشمسية التي تحل محل الوحدات التي تعمل بالديزل

الناتج 1.2: مؤسسات مجتمعية معززة للحكومة التشاركية لتعزيز المرونة الاجتماعية - البيئية

يتطلب نهج الأقاليم الجغرافية مشاركة العديد من أصحاب المصلحة، مع تمثيل حكومي عبر القطاعات، والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والبحثية، وسيساعد التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين على حشد الموارد وتسهيل التأثير على نطاق واسع ، وزيادة تعزيز تعميم الحفاظ التشاركي ، والاستعادة ، ومبادرات سبل العيش المستدامة في أطر التخطيط المحلية.

المؤشر 11: تمكين المرأة في إدارة الموارد الطبيعية، كما يتضح من عدد المشاريع التي تعمل على تحسين مشاركة المرأة وقدرتها على اتخاذ القرار في إدارة الموارد الطبيعية

المؤشر 12: تعزيز المنافع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، كما يتضح من عدد المشاريع التي تستهدف المنافع والخدمات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة

النتائج 2.2: تمكين التوسع من خلال بناء القدرات وإدارة المعرفة

تعتمد قوة التدخلات المنفذة في المشروع إلى حد كبير على بناء قدرات المنظمات المجتمعية / منظمات المجتمع المدني في الأقاليم المستهدفة، فضلاً عن توليد وتبادل المعرفة حول أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

المؤشر 14: تقاسم المعرفة، كما يتضح من عدد المشاريع ومجموعة التجارب والدروس المنظمة والمقننة في دراسات الحالة التي تم إنتاجها ونشرها والعدد التراكمي لآراء دراسات الحالة من موقع برنامج المنح الصغيرة

المؤشر 15: تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع توضيح عدد المشاريع التي تديرها النساء

المؤشر 16: بدء عملية التوسع، كما يتضح من عدد حالات توسيع نطاق أفضل ممارسات المشروع أو تكرارها و / أو عدد أوجه التقدم في السياسات المعتمدة من قبل الكيانات الحكومية المحلية أو المركزية

النتائج 1.3: تعزيز استدامة نتائج المشروع من خلال المراقبة والتقييم التشاركي

يركز هذا الناتج على تقديم ملاحظات تشاركية وفي الوقت المناسب للرصد والتقييم، وتوحيد المدخلات من الحاصلين على منح فردية، وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف العام للمشروع. وسوف تسترشد نتائج أنشطة الرصد والتقييم بتدابير الإدارة التكميلية، التي تهدف إلى ضمان استدامة نتائج المشروع.

من المتوقع أيضًا أن تساهم مشروعات إقليم صعيد مصر في **المؤشرات الأساسية لمرفق البيئة العالمية:**

مؤشر أساسي 3: مساحة الأرض المستعادة (هكتار)

مؤشر أساسي 4: مساحة الأقاليم الخاضعة للممارسات المحسنة (هكتار، باستثناء المناطق المحمية)

المؤشر الأساسي 6: تخفيف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (الأطنان المترية المكافئة من ثاني أكسيد الكربون)

المؤشر الأساسي 11: عدد المستفيدين المباشرين المصنفين حسب الجنس كمنفعة مشتركة لاستثمارات مرفق البيئة العالمية.

تصنيف المشاريع المجتمعية المحتملة ومعايير اختيار المشروع

1- تعزيز الممارسات الزراعية بما يعود بالنفع على التنوع البيولوجي، واستعادة الأراضي الزراعية المتدهورة، وتعزيز الحفاظ على المياه.

أ. الممارسات الزراعية المحسنة (نفايات الزراعة إلى علف الحيوانات والأسمدة العضوية). زيادة استخدام الأسمدة العضوية - وما يصاحب ذلك من انخفاض في الأسمدة الكيماوية - يحسن تنوع وسلامة التنوع البيولوجي للتربة.

- ب. يساهم عدد لا يحصى من الكائنات الحية التي تشكل التنوع البيولوجي للتربة في مجموعة واسعة من خدمات النظم البيئية الأساسية، مثل دورة المغذيات ، وتنظيم المواد العضوية في التربة ، وعزل كربون التربة ، وما إلى ذلك.
- ج. من خلال تبني ممارسات بيئية زراعية جيدة ، لن يتم تعزيز عمل النظم البيئية فحسب ، بل سيتم تحسين موائل النباتات والحيوانات ، مما يولد فوائد التنوع البيولوجي.
- د. تحسين الحفاظ على المياه من خلال تطهير قنوات الري من الأنواع الغريبة الغازية المائية (IAS) ، على سبيل المثال ، ورد النيل يؤدي إلى الحفاظ على مياه الري ، وتحسين عمليات الري ، وتحسين خصوبة التربة.
- هـ. استعادة الأراضي الزراعية المتدهورة وزيادة خصوبة التربة من خلال الممارسات المستدامة الصديقة للبيئة
- ز. إدخال ممارسات الري الحديثة التي يمكن أن توفر المياه وتقلل العبء الاقتصادي على المزارعين.

2-التوسع في تطبيق حلول الطاقة المتجددة

- أ. أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية لضخ المياه السطحية والجوفية للري لتحل محل الوحدات التي تعمل بالديزل.
- ب. الطاقة الشمسية الكهروضوئية للإنارة (سكنية - مدارس - تجارية).
- ج. الغاز الحيوي للطبخ والهضم ليحل محل السماد الصناعي.
- د. مشاركة الدرجات ولا سيما داخل الأجزاء الحضرية من الأقاليم المستهدفة.
- 3-إعادة تدوير المخلفات الزراعية (نفايات المحاصيل البستانية) في الصناعات الأخرى المطلوبة مثل الحرف اليدوية المبتكرة (مثل مخلفات أشجار الموز) والأعلاف ونشارة الخشب والسماد.
- 4-تعزيز ترتيبات الحفاظ التشاركية بين المجتمعات المحلية والمناطق المحمية (على سبيل المثال ، دورية المجتمع) في بحيرة البرلس وبحيرة إدكو وبحيرة مريوت والنظم الإيكولوجية والمناطق المحمية الأخرى.
- أ. المراقبة والإدارة التشاركية للمناطق المحمية.

- ب. السياحة البيئية المدعومة من المجتمع ، على سبيل المثال ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر (أ) تعزيز مبادرات العلوم للمواطنين المرتبطة بأنشطة السياحة البيئية ، وبالتالي توفير الدعم المباشر لرصد التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية ، فضلاً عن زيادة الوعي بقيمة التنوع البيولوجي ؛ (ب) تقليل الضرر الذي يلحق بالموائل الحرجة من قبل السياح من خلال زيادة الوعي ، على سبيل المثال ، من خلال تدريب أدلة التنوع البيولوجي المجتمعية ؛ (ج) تسهيل إنشاء نماذج أعمال على مستوى المجتمع تشمل المنظمات المجتمعية التي تنتج الحرف اليدوية للسائحين والتي توفر خيارات بديلة لكسب العيش للمجتمعات المحلية وتقلل من الضغط المرتبط بالأنشطة غير المستدامة في موائل التنوع البيولوجي المهم عالميًا.
- ج. تحسين الممارسات الزراعية البيئية (تربية النحل). من خلال تعزيز ممارسات الزراعة الإيكولوجية ، بما في ذلك تنوع الإنتاج في المزرعة ، يمكن أن يساعد التلقيح بواسطة النحل في تسهيل التنوع وتوفير موائل محسنة وموسعة للحيوانات والنباتات ، وبالتالي توليد فوائد التنوع البيولوجي.

- 1- استخدام أدوات وأساليب إبداعية لتوعية أفراد المجتمع بالقضايا البيئية المختلفة وتبعاتها والبدائل المطروحة والحث على الممارسات الإيجابية.

- 6- مكافحة التصحر وتثبيت الرمال ومصدات الرياح من خلال بناء حواجز من الأسوار من النباتات الخشبية المزروعة بالري من مياه الصرف الصحي المعاد تدويرها.
- 7- محاربة تملح التربة. تطبيق نظام ري أكثر كفاءة ، وتحسين التسميد العضوي ، والاستعادة البيئية من خلال الزراعة و / أو إعادة تأهيل الغطاء النباتي المقاوم للملوحة.
- 8- إدخال تقنيات الاستخدام الكفء للمياه في الأراضي المزروعة والأماكن العامة (مثل المدارس) وتقنيات الحفاظ على المياه (مثل حصاد الأمطار).

جدول رقم (1): رسم خرائط للمشاريع المحتملة حسب النتائج الرئيسية:

# مشاريع برنامج المنح الصغيرة المقترحة	تعزيز خدمة النظام البيئي	تعزيز استدامة أنظمة الإنتاج	تطوير وتنويع سبل العيش وتوليد الدخل	تعزيز المؤسسات والحوكمة	تركز النساء	تركز الشباب
1	X	X	X	X		X
2	X	X	X	X	X	X
3	X	X	X	X	X	X
4				X	X	X
5	X	X	X	X		X
6	X	X	X	X		X

						من النباتات الخشبية المزروعة بالري من مياه الصرف الصحي المعاد تدويرها.	
X		X	X	X	X	بناء نماذج لإعادة تدوير المياه وإدخال تقنيات استخدام المياه بكفاءة للأماكن العامة التي تستهلك كميات كبيرة من المياه مثل المدارس والجامعات.	7
		X		X	X	تحسين جودة الهواء من خلال غرس الأشجار في الأماكن العامة	8
7	3	8	6	7	7		المجموع

معايير اختيار المشروعات

ستلتزم المشاريع المختارة في إطار برنامج المنح الصغيرة OP7 مصر بالجوانب المحددة لبرنامج COMDEKS، أي مركزية المنظمات "المجتمعية" في استراتيجيات التنمية الريفية والاضطلاع بدور قيادي في تخطيط المشاريع وإدارة الأقاليم والتنفيذ والمراقبة. يتوافق هذا النهج أيضًا مع التركيز التاريخي لبرنامج المنح الصغيرة، والتفويض التنظيمي، وروح فلسفة برنامج المنح الصغيرة. ومع ذلك، هناك اعتراف بأن الشركاء سيحتاجون إلى مزيد من التوجيه والدعم بشأن القضايا والمنهجيات المتعلقة بإدارة الأقاليم. سيتم تلبية هذا المطلب من خلال زيادة التركيز على التدريب والتوجيه المستمر لمتلقي المنح.

ستتم دعوة تقديم المقترحات من خلال موقع برنامج المنح الصغيرة مصر، ومنصات التواصل الاجتماعي، وشبكات اللجنة التوجيهية، ووزارة البيئة، ووزارة التضامن الاجتماعي. ستتضمن الوثيقة معلومات أساسية وإرشادات لتقديم العروض الفنية والمالية. ستوافق مديريةية التضامن الاجتماعي المحلية وفريق المحافظ على المقترحات المقدمة قبل مشاركة المقترحات لفرزها من قبل لجنة التوجيه الوطنية. يمكن القيام بزيارات ميدانية من قبل الفريق الوطني للبرنامج إلى المواقع / المكاتب الفعلية للتحقق من صحة و / أو معلومات إضافية.

سيعقد اجتماع (اجتماعات) لجنة التسيير الوطنية لوضع اللمسات الأخيرة على المقترحات المدرجة في القائمة المختصرة. بعد استلام العروض وإدراجها في قائمة مختصرة، قد يتم تزويد الشركاء المحتملين بمعلومات إضافية و / أو دعم لتحسين العروض، إذا لزم الأمر.

سيتم مشاركة معايير التقييم / التصنيف المكتوبة للمقترحات بين جميع أعضاء لجنة اختيار المقترح. سيتم الالتزام بالمعايير التالية لمراجعة وتقييم المنظمات والمقترحات الخاصة بتنفيذ مشروعات برنامج المنح الصغيرة في غرب الدلتا (والتي قد تختلف عن مشروعات برنامج المنح الصغيرة الأخرى خارج الإقليم):

معايير أهلية الشركاء / المنظمات

1. يجب أن تكون المنظمة المجتمعية مسجلة في وزارة التضامن الاجتماعي مع وجود ثابت داخل حدود الإقليم.
2. سيكون وجود موقع / مكتب دائم في موقع المشروع ميزة ، ولكنها ليست إلزامية.
3. يجب أن تعرض المنظمة التي تقترح العمل المتعلق بأولويات أو موضوعات برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية قدرة قوية على تنفيذ مثل هذه المشاريع، والتي تشمل ملف المنظمة الذي يوضح قدرات منظمات المجتمع المدني / منظمات المجتمع المحلي وخبراتها في تقديم المشاريع المجتمعية
4. سيكون امتلاك عضوية / انتساب شاملة وواسعة النطاق مع مجموعات مجتمعية أو مجموعات / لجان شبابية أو مجموعات السكان الأصليين ميزة.
5. يجب أن يضم فريق المشروع على الأقل موظفًا تقنيًا واحدًا مقترحًا للتنفيذ ، والذي سيعمل أيضًا كمسؤول اتصال ويتحمل مسؤولية إعداد التقارير.
6. سيكون التوازن المناسب بين الجنسين داخل الفريق أمرا مرغوبا فيه

معايير خاصة بمقترحات المشاريع

1. يجب أن تتماشى مقترحات المشروع مع استراتيجية الإقليم الجغرافي، وأن تساهم بشكل مباشر في واحد أو أكثر من نتائجها، كما يجب أن يتسق مقترح المشروع مع الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ - 2050 (NCCS) التي أعدتها وزارة البيئة وتم إطلاقها في مايو 2022، ويجب أن تتوافق مقترحات محافظة الجيزة مع استراتيجية الجيزة لتغير المناخ التي تم إطلاقها في عام 2020.
2. سيتم إعطاء الأفضلية لمقترحات المشروعات التي تستجيب لمجالات إضافية مثل تلك التي تتناول التهديدات / الاحتياجات المتعددة، والابتكارات، وإمكانية التكرار، ومدخلات السياسة.
3. يجب أن يكون موقع المشروع المقترح ضمن الاقليم المستهدف وأن يستند إلى تقييم موثق لاحتياجات المجتمع.
4. يجب أن يخصص كل مشروع ما لا يقل عن 10 % من الميزانية لمنتجات إدارة المعرفة على مستوى الإقليم، على سبيل المثال دراسة الحالة ، التوثيق السمعي البصري ، أفضل الممارسات.
5. يجب أن تتضمن مقترحات المشروع خطة عمل محددة زمنياً ، وقسم للرصد والتقييم ، وخطة استدامة ، وخطة شراكة ، وإطار زمني.
6. يجب أن تتضمن مقترحات المشروع قسمًا يوضح مواءمة المشروع مع مجالات عمل البرنامج ونتائج الإقليم.
7. ينبغي تعميم المساواة في النوع الاجتماعي ، على سبيل المثال جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والإبلاغ عنها ، والتحليل الجنساني ، إلخ.
8. ينبغي أن تنص مقترحات المشروع صراحة على أي مدخلات/ فجوات/ متطلبات لتنمية القدرات تتعلق بالتنفيذ.

9- يجب تلبية المساهمات العينية والنقدية من قبل منظمات المجتمع المدني / منظمات المجتمع المحلي و / أو أفراد المجتمع المحلي و / أو الشركاء الآخرين (الحكومة ، والسلطة المحلية ، والقطاع الخاص ، والأوساط الأكاديمية ، والوكالة الوطنية أو الدولية ، وما إلى ذلك).

10- يجب ألا تزيد تكلفة المشروع عن 50000 دولار أمريكي.

11- يجب أن توضح مقترحات المشروع نموذج الشراكة الخاص بهم وأصحاب المصلحة الرئيسيين الذين تم تحديدهم لدعم تنفيذ المشروع واستدامته.

12- يجب أن تظهر مقترحات المشاريع التكنولوجية الجديدة / دعم الابتكارات واعتمادها لتعظيم نتائج المشروع وتمتلك نطاق التكرار.

13- يجب أن يحدد مقترح المشروع بوضوح أي أنشطة تركز على النساء أو الشباب (إن وجد).

منح المشاريع الاستراتيجية:

- 14- تم تخصيص الموارد في ميزانية المرحلة السابعة للمنح الاستراتيجية ، للمساعدة في تسهيل الآثار الدائمة. ومن المتصور أن تُمنح المنح الاستراتيجية للمنظمات المجتمعية / منظمات المجتمع المدني ذات الخبرة لتقديم الدعم الفني والاستراتيجي ، وتوجيه أصحاب المصلحة المحليين في تنفيذ نهج الأقاليم وتقديم الدعوة لإصلاح السياسات والارتقاء بها.
- 15- سيتم منح مشروعين إلى ثلاثة مشاريع إستراتيجية عبر الأقاليم الأربعة.
- 16- سيتم وضع الاختصاصات للمنح الاستراتيجية بالتشاور مع لجنة التوجيه الوطنية لبرنامج المنح الصغيرة (NSC) ، ووحدة إدارة البرنامج القطري (CPMU) ، ومنسق UCP ، والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (CO) ، ثم يتم منحها من خلال المشتريات التنافسية والمتفق عليها من قبل لجنة التسيير الوطنية.

جدول (2): مصفوفة درجات تقييم المشروعات

معايير	عناصر التقييم	Score
منظمة	- منظمة محلية مسجلة مع عدم وجود تعارضات / مخاطر معروفة	20
النهج التقني	- يحافظ على بعض الوجود المحلي.	25
ترتيب الميزانية / الرصد والتقييم	- يمتلك الخبرة الفنية المطلوبة لتسليم المشروع المقترح	15
النطاق / الابتكار	- متوافق مع OP-7 Prodoc و LS	20
تكوين فريق	- يساهم في أكثر من 1 نتيجة LS	5
الشراكة	- ضمن الميزانية المسموح بها	15
ملحوظة: إجمالي الدرجات 50 وما فوق - تم اختياره في القائمة المختصرة وموصى به للنظر فيها من قبل NSC - إجمالي الدرجات أقل من 50 نقطة - غير موصى به NSC		

خطة المتابعة والتقييم على مستوى الأقاليم

الطريقة المستخدمة أثناء عملية التشاور في المسح الأساسي هي مزيج من الأساليب الكمية والنوعية، لذا يتم استخدام قائمة مؤشرات ودرجات SEPLS لكل مؤشر كمبدأ توجيهي.

سيواصل برنامج المنح الصغيرة مثل هذه التفاعلات في المستقبل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ذوي الصلة لإطلاع الشركاء على استراتيجية الإقليم وجوانب الرصد والتقييم لمتلقي المنح. وبشكل أكثر تحديداً وفي هذه المرحلة المبكرة، كان المشاركون أكثر استعداداً لمناقشة القضايا الرئيسية، والتوجهات القطاعية والموضوعية، وتصنيف المشاريع. يعتبر القسم أدناه الخاص بخطة المتابعة والتقييم إرشادياً وسيتم تنقيحه في مرحلة تقديم اقتراح المشروع والموافقة عليه

سيتم إجراء الرصد والتقييم المستمر لبرنامج المنح الصغيرة في مصر وفقاً لمتطلبات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على النحو المبين في إجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن سياسة التقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. سيتم الاضطلاع بمتطلبات الرصد والتقييم الإلزامية الإضافية الخاصة بمرفق البيئة العالمية وفقاً لسياسة الرصد التابعة لمرفق البيئة العالمية وسياسة التقييم التابعة لمرفق البيئة العالمية وسياسات مرفق البيئة العالمية الأخرى ذات الصلة.

سيشير كل مستفيد من برنامج المنح الصغيرة إلى نتيجة (نتائج) الأقاليم المحددة التي يساهم في تحقيقها، كما سيتم تصميم خطة المراقبة والتقييم وفقاً للنتائج ومؤشرات الأداء الرئيسية في الاستراتيجية، مما يوضح أيًا من مؤشرات الأداء الرئيسية يساهم في تحقيقها وكيفية ذلك في المقترحات النهائية المعتمدة.

يتم في المقترحات تحديد جدول بمواعيد وتكرار أنشطة مراقبة المشروعات الفردية ببرنامج المنح الصغيرة. كما يعد التزام خطة الرصد والتقييم على مستوى المشروع بمعايير SMART أحد الدروس الرئيسية المستفادة من برنامج المنح الصغيرة. سيحتاج المتقدمون إلى إرشادات وتفاصيل إضافية لهذا الغرض، ومن المتوقع أن يتم تدريب الشركاء المدرجين في القائمة المختصرة وفقاً لذلك. سيقوم برنامج المنح الصغيرة ببناء القدرات وتقديم الدعم المؤسسي الكافي لمتلقي المنح لتمكينهم من أداء دورهم في خدمة مجتمعاتهم المحلية، وتقييم احتياجاتهم، وتصميم وتنفيذ ومراقبة المشاريع الممولة من برنامج المنح الصغيرة بنجاح. إلى جانب دعم برنامج المنح الصغيرة للمستفيدين من المنح، فإن مجموعات أصحاب المصلحة المتعددين والشركات الرسمية التي تم تأسيسها وإضفاء الطابع الرسمي عليها على مستويات الإقليم لتقديم المشورة الاستراتيجية وتوجيه السياسات بشأن إدارة الإقليم ستضمن أيضاً المراقبة المستمرة للمشاريع ونتائجها وتبادل المعرفة عبر الحاصلين على المنح.

يطلب من الحاصلين على منحة برنامج المنح الصغيرة تقديم تقارير مرحلية نصف سنوية (بما في ذلك تقدم مؤشرات الأداء الرئيسية) مع تقرير مالي كشرط لصرف الدفعة التالية، إلى جانب زيارات المراقبة الدورية التي سيقوم بها مدير البرنامج الوطني لبرنامج المنح الصغيرة في مصر وأعضاء وأعضاء لجنة التسيير NSC حسب الحاجة. سيقدم المستفيدون من برنامج المنح الصغيرة أيضاً تقريراً نهائياً يلخص الفوائد العالمية والنتائج الأخرى المحققة والمخرجات الناتجة والدروس المستفادة. يجب أن يتضمن التقرير النهائي أيضاً بياناً مالياً نهائياً. سيتم استخدام التقارير المرحلية المقدمة من الشركاء لتتبع التقدم مقابل النتائج الإجمالية وتحديد الثغرات. مطلوب أيضاً من الشركاء أيضاً توثيق أفضل الممارسات ودراسات الحالة والدروس المستفادة حسب الاقتضاء، والتي سيتم تجميعها في النهاية لمحفظة برنامج المنح الصغيرة بالكامل.

سيبني برنامج المنح الصغيرة أيضاً على الابتكارات في المراقبة والإبلاغ الفعال ويعززها من خلال استخدام التقنيات الجديدة (مثل الأجهزة اللوحية والاستطلاعات عبر الإنترنت)، سيجمع تقرير M&E الشامل لبرنامج المنح الصغيرة النتائج على مستوى النتائج العامة والمؤشرات المحددة في وثيقة المشروع.

جدول (3): خطة المتابعة والتقييم على مستوى المشروع الفردي

نشاط	الطرف المسؤول	إطار زمني
تشير خطة المتابعة والتقييم إلى النتائج والأنشطة ومؤشرات الأداء الرئيسية	الممنوح	في وقت تقديم الاقتراح
خطة عمل المشروع	NSC ، CPM ، الحاصلون على المنح	مدة المشروع (ربع سنوي)

جمع البيانات الأساسية	CPM ، الحاصلون على المنح	في اقتراح المشروع / المرحلة المبكرة
زيارات المراقبة في الموقع	CPM ، NSC	مرة واحدة على الأقل في السنة وحسب الحاجة
مشروع تشاركي المراقبة / المراجعة والقدرة مبنى	CPM ، NSC ، الحاصلون على المنح وأصحاب المصلحة الآخرون	مرة واحدة على الأقل في السنة (يمكن أن تشمل شركاء الاجتماعات والتبادلات الشبكية)
تقارير تقدم المشروع (الفنية والمالية)	CPM ، الحاصلون على المنح	حسب مقترح المشروع ومع كل طلب صرف
التقرير النهائي للمشروع	CPM ، الحاصلون على المنح	عند اكتمال المشروع
تقرير تقييم المشروع	طرف خارجي ، NSC ، CPM	شهر واحد قبل اكتمال المشروع
الدروس المستفادة والمعرفة ولدت	طرف خارجي ، NSC ، CPM	منتصف المدة ونهاية عمر المشروع

علاوة على ذلك سيتم تشكيل منصة الإقليم لأصحاب المصلحة المتعددين لتقديم التوجيه والدعم لجميع الحاصلين على المنح. وتشمل منصة أصحاب المصلحة المتعددين وحدات الحكومة المحلية، والمنظمات المجتمعية/ منظمات المجتمع المدني التي تلقت منحًا، وممثل وزارة التضامن الاجتماعي وممثل وزارة التربية والتعليم، والمجلس القومي للمرأة من بين أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على المستوى المحلي. ستوفر منصات الإقليم لأصحاب المصلحة المتعددين روابط مباشرة مع آليات تخطيط التنمية الحكومية المحلية وفرصًا لزيادة التمويل والتكرار. وسيؤدي إشراك العديد من أصحاب المصلحة في منصات الإقليم إلى تعزيز احتمالية استمرار نتائج المشروع بعد توقف تمويل مرفق البيئة العالمية. ممثلو الكيانات الحكومية المحلية هم أعضاء مهمون في منصات الإقليم لأصحاب المصلحة المتعددين، مما يساعد على تعزيز الروابط مع البرامج الحكومية التكميلية وتحديد الحوافز لتوسيع نطاق تدخلات المشروع

توفر الخطة أعلاه أساسًا للتحسين المستمر وصقل تخطيط وإدارة المشاريع الفردية وكذلك مساعدة المجتمعات على تقييم وتكييف مناهجها لإعادة بناء SEPLS ، وفي تحديد الفجوات وجمع ونشر الخبرات في المناطق المستهدفة من خلال المراجعات الدورية. تماشيًا مع إرشادات COMDEKS ، يُقترح أيضًا أن تُمنح منطقتان شريكتان على الأقل - اللذان تم تحديدهما كشريكين "رائدين" لبناء القدرات في - COMDEKS دورًا استباقيًا في توجيه وتوجيه عمليات الرصد والتقييم وإدارة المعرفة.

خطة إدارة المعرفة على مستوى الأقاليم

في المرحلة السادسة دعم مشروع تنمية القدرات المستقل إنتاج دراسات الحالة ونشرها على المستويين الوطني والمحلي من خلال قنوات المعرفة المختلفة. وتم إنتاج صحائف ووقائع ونشرات إخبارية وإدارة المعرفة والمواد السمعية والبصرية. وتشكل هذه المنتجات المعرفية مع دراسات الحالة الفردية منصة معرفة "حية"، والتي يمكن تعزيزها وتوسيعها خلال المرحلة السابعة في مصر.

على مستوى الأوسع للإقليم يقوم البرنامج القطري التابع لبرنامج المنح الصغيرة بمصر بإنتاج دراسات حالة لتجربة تخطيط الإقليم وإدارتها، تسلط دراسات الحالة هذه الضوء على عمليات مشاركة أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى التقدم نحو الأهداف المحددة أثناء تخطيط الأقاليم. كما تم التخطيط لنشر نتائج هذه الدراسات ونشرها في جميع أنحاء الإقليم من خلال وسائل الإعلام المطبوعة والرقمية وشركاء برنامج المنح الصغيرة وشبكات منظمات المجتمع المدني/ المنظمات المجتمعية المدعومة من برنامج المنح الصغيرة والجامعات وغيرها.

سينفذ المشروع إستراتيجية شاملة لإدارة المعرفة عبر الأقاليم الأربعة كمشروع مستقل مرتبط أيضًا بأولويات إدارة المعرفة في البرنامج القطري المحدث (UCP) وبرنامج المنح الصغيرة (SGP) ، مما يسهل التفاعلات التعاونية عبر المحلية والوطنية

والإقليمية، والمستويات العالمية. يعتبر تقبل أصحاب المصلحة لمدخلات المعرفة محررًا مهمًا للتأثير في هذا الصدد. سيعزز التنسيق والتعاون وإدارة المعرفة التي يعززها المشروع التغيير المنهجي والتكرار ، وبالتالي زيادة الفعالية والاستمرارية وحجم المرونة الاجتماعية - البيئية.

بناءً على جهود المرحلة السادسة لتوثيق وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، يحتوي كل مشروع منحة على دراسة حالة كمنتج أولي، ولكل منحة ملخص للدروس المستفادة بناءً على تقييم نتائج التنفيذ ومساهماتها في GEB ، أهداف التنمية المحلية والنتائج على مستوى الأقاليم، بما في ذلك تنمية رأس المال الاجتماعي. وسيتم نشر المنتجات المعرفية باستخدام وسائل الإعلام المطبوعة أو وسائل التواصل الاجتماعي أو الراديو أو أساليب الاتصال الأخرى، ويجب ان يكون أحدها على الأقل من المنتجات المعرفية لتسليط الضوء على دور المرأة في ضمان المرونة الاجتماعية والبيئية. ويتم تنظيم هذه المعرفة وتقنينها لنشرها على مستوى الأقاليم من خلال منصات حوار السياسات وشبكات إدارة الأقاليم المجتمعية وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين ومعارض المعرفة وغيرها من التبادلات. يتم توقع دراسات حالة مشروع المنحة الفردية عند تصميم المشروع وعلى أساس منهجية تشاركية، بحيث يعمل إنتاج دراسات الحالة على تعزيز قدرات منظمة المجتمع على التفكير والعمل من خلال التعلم بالممارسة.

لتسجيل ونشر المعرفة المكتسبة من خلال تنفيذ المنح الصغيرة للمجتمع، سيتم تدريب المنظمات المجتمعية على جمع وتسجيل وتوثيق المعرفة والخبرات حول مبادرات تنمية المجتمع. من المتوقع أن تؤدي زيادة قدرة أصحاب المصلحة على مستوى المجتمع المحلي على توليد المعلومات والمعرفة والوصول إليها واستخدامها إلى زيادة استدامة أنشطة المشروع بعد انتهاء فترة تمويل المنحة. سيساعد تبادل المعرفة وتكرارها في ضمان استمرار وتوسيع نطاق تأثيرات المشروع ، مما يؤدي إلى تحقيق فوائد بيئية إضافية على المدى الطويل. هناك قناة أخرى لتبادل المعرفة ونشرها وهي منصة الاقليم لأصحاب المصلحة المتعددين التي سيتم تشكيلها بعد الموافقة على مقترحات المنظمات المجتمعية / منظمات المجتمع المدني. سيبدأ فريق برنامج المنح الصغيرة جهودًا للتأثير على نشاط النظام الأساسي لأصحاب المصلحة المتعددين وتشجيع المشاركين على الاجتماع بشكل متكرر وتقديم الدعم عند الحاجة.

سيتم إضفاء الطابع الاجتماعي على المعرفة التي تم الحصول عليها من تجارب المشروع والدروس المستفادة من خلال شبكة SGP الوطنية الراسخة من أصحاب المصلحة والمنصة العالمية لبرنامج المنح الصغيرة، وسيتم استخدامها في الارتقاء بالمبادرات الناجحة. سيسهل المشروع النشر من خلال المنصات العالمية القائمة بين بلدان الجنوب والمنصات العالمية ، مثل منصة تبادل المعرفة بين بلدان الجنوب التابعة للأمم المتحدة و PANORAMA ، بالنظر إلى البرنامج القطري الناضج لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر والتجربة الطويلة الأمد لبرنامج المنح الصغيرة في البلاد ، فإن مصر في وضع فريد لتبادل الخبرات والدروس للبرامج الأصغر والأقل خبرة في المنطقة. علاوة على ذلك سيوفر المشروع فرصًا للتعاون الإقليمي مع البلدان التي تنفذ مبادرات بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي وحلول الطاقة النظيفة على مستوى المجتمع في السياقات الجيوسياسية والاجتماعية والبيئية ذات الصلة بالمشروع المقترح في مصر.

Annex

Bibliography

1. <https://populationstat.com/egypt/alexandria>
2. Addis Ababa Declaration on Population & Development in Africa Beyond 2014 (AADPD +5)
3. Alexandria Integrated Coastal Zone Management Project (AICZMP):
<http://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/N-EIA/AICZMP/ACZMP-ESIA.pdf>
4. Behira Environmental Action Plan, EEAA and DANIDA, 2010
5. BirdLife International. n.d. Important Bird and Biodiversity Areas (IBAs). Accessed May 15, 2020. <https://www.birdlife.org/worldwide/programme-additional-info/important-bird-and-biodiversity-areas-ibas>.
6. Climate Change Impacts on Agriculture and Food Security in Egypt Land and Water Resources—Smart Farming—Livestock, Fishery, and Aquaculture (Book), 2020
7. Egypt National Report
8. Egypt's first Biennial Update Report to the UNFCCC, 2019
9. <https://egypt.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Egypt%20National%20%28AADPD%2B5%29%20Report%20MidNov18%20%281%29.pdf>
10. <https://panorama.solutions/en>
11. https://www.thegef.org/gef/policies_guidelines
12. International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, Women Economic Empowerment Study, 2018.
13. Localizing the targets of the Sustainable Development Goals at Governorate Level, January 2018
14. NSWMP, Annual report for solid waste management in Egypt 2013
15. Report Prepared by Baseera, UNRCO and The United Nations Population Fund (UNFPA, Egypt)
16. Seventh Operational Phase of the GEF Small Grants Programme in Egypt Gender Analysis and Action Plan
17. Seventh Operational Phase of the GEF Small Grants Programme in Egypt OP7 Project Document
18. Seventh Operational Phase of the GEF Small Grants Programme in Egypt Social and Environmental Screening Procedure (SESP)
19. Seventh Operational Phase of the GEF Small Grants Programme in Egypt Stakeholder Engagement Plan
20. Toolkit for the indicators of resilience in socioecological production landscape and seascapes (<http://satoyama-initiative.org/>)

Details of consultive meeting

No.	Name	Organization
1.	Araby Abu Zeid	Directorate of Education
2.	Hanaa El Sayed Abdo	Public Relations - Media - Alexandria Governorate
3.	Reda Ibrahim	Environmental Federation
4.	Jackline Magdy	Stem International
5.	Kholod Mohamed Hafez	Stem International
6.	Mohamed fahmy	Directorate of Education
7.	Walid Ahmed	Egyptian Environmental Affairs Agency – Alexandria Branch
8.	Jegan Ibrahim Rabea	Nedaa El Kheir Association – Beheira
9.	Basant Mereika	Rotaract Pharos Light House Foundation
10.	Magda Al Shazly	National Council for Women
11.	Nada Thabet	El Amal Village Association for Development and Social Rehabilitation
12.	MG. Gamal Rashad	Central Administration for Tourism
13.	Niveen Hasan El Leithy	Alexandria Governorate
14.	Manal Ahmed	Alexandria University
15.	Rasha Mohamed	Women's Association for Health Improvement- Damanhour
16.	Hany Soliman	El Amal Village Association

No.	Name	Organization
17.	Hoda Mostafa Ibrahim	Egyptian Environmental Affairs Agency – Alexandria Branch
18.	Amr El sammak	Alexandria University
19.	Fares Mahmoud	AlexBib
20.	Fayza Ismail	Directorate of Social Solidarity
21.	Shahira Assem	Delta University for Science and Technology
22.	Mohey El Din Mohamed	Islamic Charity in Nakhla Bahria – Beheira
23.	Ahmed Abdel Wakel Taha	Islamic Charity in Nakhla Bahria – Beheira
24.	Sara Mohamed Sabry Zakaria	Delta University for Science and Technology
25.	Maher Ibrahim Attia	Alexandria Governorate
26.	Reem Abdel Hamid Hussein	Alexandria University
27.	Riham Abdel Hamid	AlexBib
28.	Magda Hasan Galalah	Directorate of Social Solidarity
29.	Osama Saber	Egyptian Environmental Affairs Agency – Beheira Branch
30.	Safaa El Shrief	Alexandria Governorate
31.	Ramadan Mohamed El Halaby	Charity At Ferhash
32.	Sameh Abd Allah	Alexandria Governorate
33.	Radwa Ahmed	Businessmen and Investors Association of Beheira Governorate

No.	Name	Organization
34.	Suhair Abdel Rahman Gabr	Al Qalaa Charity
35.	Marwa Abu El Abbas Gomaa	Al Qalaa Charity
36.	Ibrahim Gaber	Bahr el elm w al Olamaa Association
37.	Naglaa El Sayed	Bahr el elm w al Olamaa Association
38.	Soliman Dawoud	Shams Association
39.	Fatma Mamdouh	Afaq El Amal Lel Tanmia Association
40.	Ahmed Abdel Baqi	Ice Alex
41.	Sara Abdo	Ice Alex
42.	Adel Refaat	Al Khadamat Al Motakamla Association
43.	GM. Mohamed El Sherif	Governor of Alexandria
44.	Dr. Jaklin	Deputy Governor of Alexandria
45.	Dr. Hala Yousry	NSC Chair
46.	Dr. Emad Adly	GEF SGP CPM
47.	Ms. Ghada Ahmadein	GEF SGP Program Manager